السادة السيدات الحضور
تحية طيبة....
نتشرف بالمشاركة اليوم ضمن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تؤكد الحرص على تعزيز حقوقهم الإنسانية والسعي الدؤوب لإدماجهم مجتمعياً وصولاً إلى تمكينهم من النواحي التربوية والتعليمية والصحية والاجتماعية والمهنية.
لقد كان لانضمام العراق احد دول الاطراف إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأثر الأكبر نحو إصدار قانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣ الذي يعد الضمان الحقيقي لحقوق المعاقين وحجر الزاوية لتأسيس هيئة حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة الجهة القطاعية الرسمية الراعية لتلك الحقوق والممثل الحقيقي لهم في المحافل الرسمية كافة، ونستثمر هذه الفرصة لتثمين جهود الدول الاعضاء التي تعزز مضامين الاتفاقية وتسعى لتحقيق أهدافها التنموية ،رغم وجود تحديات من اهمها تزايد اعداد المعاقين نتيجة مخلفات الارهاب والعمليات الحربية و حروب تنظيم داعش الارهابي والحوادث و ما نتج عن التهجير القسري و النزوح للعوائل فضلاً عن عدم معالجة ملف الألغام بشكل جذري .
حيث كان للعراق خطوات اجرائية مهمه نحو ضمان تلك الحقوق من اهمها المصادقة الرسمية على تعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣ ودخوله حيز التنفيذ بصدور التعديل رقم ١١ لسنة ٢٠٢٤ والذي غير فلسفة الهيئة نحو قضايا ذوي الإعاقة ومسارها التنموي من مفهوم الرعاية إلى مفهوم الحقوق , بالاضافة الى التحول الرقمي الالكتروني لوصول المستفيد الى حقوقه و امتيازاته بطرق ميسرة فضلاً عن فتح منصات الكترونية خاصة بالشمول و منصة خاصة بالتعيين للاشخاص ذوي الاعاقة في القطاعين العام و الخاص ، و توجه الحكومة برصد مبالغ مالية بتعاون بين وزارة العمل و الصحة لتخصيص المعينات الطبية و الاطراف الصناعية للاشخاص ذوي الاعاقة و اطلاق برنامج التأهيل المجتمعي و النفسي و سعي الحكومة نحو التمكين التربوي والتعليمي والمعرفي من خلال البرامج والخدمات والأنشطة التربوية والتعليمية التي تقدمها متضمنة تأمين التعليم من الابتدائية وصولاً إلى الدراسات العليا وبكافة الاختصاصات وتخفيض الأجور الدراسية والاعفاءات في الجامعات الحكومية والاهلية، وزيادة نسب الشمول لاستيعاب الحالات الإنسانية وصولا إلى تحقيق الإدماج المجتمعي والحد من التمايز والاقصاء على أساس الإعاقة.
اخيراً ان العراق مقبل على انتهاء التحضيرات واستكمال الإجراءات الفنية واللوجستية لإجراء التعداد العام للسكان مما يتيح تأسيس قاعدة بيانات رصينة ودقيقة وموحدة بأعداد المعاقين وتوزيعهم الجغرافي مما يشكل نقلة نوعية نحو تأمين البرامج والخدمات والأنشطة لدعم قضايا حقوق ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وخصوصاً الأطفال والنساء

شكراً لحسن الاصغاء